على شيا او لا يستحق تسليم الشقص ويحلف على
حسب جوابه هذا فان اجاب بنفي السبب المذكور
حلف عليه وقيل له حلف بالنفي المطلق ولو كان بيده
مرهون او مكرا فادعاه مالكه كفاه لا يلزمه
تسليمه فلو اعترف بالملك فادعا الرهن او الاجارة
فالصحيح انه لا يقبل الا ببينة فان عجز عنها وحلف
اولا ان عترف بالملك وحده الرهن والاجارة
فحيلته ان يقول ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمني
تسليم وان ادعيت مرهونا فاذكره لاجيب واذا
ادعى عليه عينا فقال ليس هي لي او هي لرجل لا اعرفه
او لابني الطفل او وقف على الفقرا او مسجد كذا فالاصح

انه

انه لا تنصرف الخصومة ولا تنزع منه بل يحلفه المدعي
انه لا يلزمه التسليم اذا لم تكن بينة وان اقر لمعين حاضر
يمكن مخاصمته وتحليفه سئل فان صدق صارت
الخصومة معه واذا كذب بقيت في يد المقر وقيل يسلم
الى المدعي وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك وان اقر به
لغايب فالاصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الامر حتى
يقدم الغايب فان كان للمدعي بينة قضى بها وهو قضا
على غايب فيحلف معها وقيل على حاضر وما قيل اقرار عبد
لمدعوى
به كعقوبة فالمذهب عليه وعليه الجواب وما لا كارش
فعلى السيد فصل تغلظ يمين مدعى ومدعا عليه
فيما ليس بمال ولا يقصد به مال وفي مال يبلغ نصاب

Copyright © King Saud University